Arabiyya : Jurnal Studi Bahasa Arab
P-ISSN 2338-4964 (Print), E-ISSN 2615-238X (Online)
Available online: https://ejournal.staindirundeng.ac.id/index.php/arabiyya

دلالة كان وأخواتها عند النحاة

Danial Jamal
Email: dafakita16@gmail.com
STAIN Teungku Dirundeng Meulaboh

Abstract

The problem of verbs belonging to the *kana* category is a problem that is not commonplace in Arabic. Where the verbs tends to leave some ambiguous things that are difficult to express. Observers of Arabic, especially students of Arabic at the beginning level, will continue to be haunted by several unanswered questions about the phenomenon and nature of *kana*, from when they are in school, until they graduate. This research is an attempt to examine the characteristics of *kana* from the semantic side. Due to the questions surrounding the phenomenon and nature of the *kana*, the dominance boils down to this side.
Keywords: *Semantic, Kana and Her Sisters, Arabic Grammarians*

Abstrak

Permasalahan fi'il-fi'il yang termasuk ke dalam kategori *kana* merupakan permasalah yang tidak lumrah terjadi di dalam bahasa Arab. Dimana fi'il-fi'il tersebut cenderung menyisakan beberapa hal ambigu yang sulit diungkapkan. Para pemerhati bahasa Arab terlebih lagi para pelajar bahasa Arab pada tingkat pemulaan akan terus dihantui beberapa pertanyaan yang tidak kunjung terjawab seputar fenomena dan hakikat fi'il *kana*, sejak mereka duduk di bangku sekolah, hingga mereka tamat. Penelitian ini merupakan sebuah upaya untuk mengkaji karakteristik fi'il *kana* dari sisi semantiknya. Disebabkan pertanyaan-pertanyaan seputar fenomena dan hakikat fi'il *kana* tersebut dominannya bermuara pada sisi ini.
Kata Kunci: *Semantik, Kana dan Saudara-saudaranya*, *Ulama Nahwu*

مستخلص البحث

إن قضية [كان] وأخواتها قضية خارقة لعادة الأفعال في اللغة العربية، إذ إنها تثير لنا الغموض في بعض الأشياء. وباحثوا العربية ولا سيما المبتدئون فيها لا تزال تتداول في أذهانهم بعض التساؤلات حول ظواهر هذا الأفعال منذ بداية دراستهم عنها حتى مرور

الزمان عليهم. وهذا البحث ليس إلا محاولة في الدراسة عن أسرار [كان] وأخواتها من ناحية دلالتها على المعنى،لأنها محل ترجع إليه تلك التساؤلات في معظمها.

الكلمات المحورية: *الدلالة، كان وأخواتها، النحاة*

أ. المقدمة

إن في اللغة العربية أفعالاً مختصة تدخل على الجملة الاسمية وتلحق بها. فمن المعروف أن الجملة الاسمية تتركب من المبتدأ والخبر. وهما عمدة إذ أنهما ركنان أساسيان للجملة الاسمية حيث لا يمكن أن يتجرد كل واحد منهما عن آخر، لأن بهما تتم فائدة الجملة. وبقول آخر، إنه يصح أن تكون الجملة الاسمية جملة مفيدة عند ورودهما فيها. ولكن، فقد تطرأ عليهما أفعال فتنسب إليهما معانيها، لا إلى المبتدأ وحده ولا إلى الخبر. وتلك الأفعال هي [كان] وأخواتها. وأما أخوات [كان] هن [ظل – بات، أصبح – أضحى – أمسى – صار – ليس – ما زال – ما برح - ما فتئ – ما انفكّ – ما دام]، وعددهن معها أي [كان] ثلاثة عشر فعلاً.[1] ومن أمثلة ذلك، نحو: [كان زيد قائماً]، [أصبحت الشجرة مثمرة].

ومن وظائف هذه الأفعال أنها تنسخ وقوع المبتدأ مبتدأً أي واقعاً في ابتداء الجملة، وتنسخ وقوع الخبر خبر المبتدأ. فيصير المبتدأ بعد دخول [كان] اسمها، ويصير الخبر خبرها. كما تأخذ [كان] أيضاً الحكم الإعرابي لكل من المبتدأ والخبر. ولذلك تسمى [كان] وسائر أخواتها بالنواسخ. ويتضح ذلك كما في نحو: [كان زيد قائماً] في التحليل الإعرابي التالي:

- [كان] : فعل ماضٍ؛ ناسخ
- زيد : اسم مرفوع بالضمة؛ اسم [كان]
- قائماً : اسم منصوب بالفتحة؛ خبر [كان]

فلكون [كان] ناسخة، فتصير عاملة في معموليها، أي عاملة في رفع اسمها وفي نصب خبرها. وذلك مما اتفق عليه النحاة من الكوفيين والبصريين، إلا أنهم قد

[1] عباس حسن، *النحو الوافي*، ج 1، ط 3، (مصر: دار المعارف، 2008)، ص. 545

اختلف بعضهم مع البعض في خصائص هذين المعمولين، كما سيأتي بيانه أثناء الكلام عن دلالة [كان] وأخواتها على المعنى وآراء النحاة فيها لاحقاً.

وأما من ناحية المعاني، فتجيء [كان] بمعنى وجد، و[ظل]: أقام نهاراً، و[بات]: أقام ليلاً، و[أصبح]: دخل في الصباح، و[أضحى]: دخل في الضحى، و[أمسى]: دخل في المساء، و[صار]: تجدد، و[ليس]: لنفي الحال،[2] و[ما زل، وما برح وما فتئ، وما انفك]: للاستمرار، و[ما دام]: لبيان المدة.[3]

ب. الإطار النظري

1. مصطلاحات كان وأخواتها

إن لهذه الأفعال مصطلحات عديدة تتداول تداولاً شائعاً بين النحاة القدامى والمحدثين كما سجلتها كتبهم النحوية، منها ما كان شائعاً بينهم ومنها ما لم يشع. وتلك المصطلحات هي الأفعال الناسخة، والأفعال الناقصة، وأفعال العبارة، والأفعال غير الحقيقية، والأفعال اللفظية، والأفعال غير الصحيحة.

ومن مصطلحات [كان] وأخواتها التي تدور دوراناً فاشياً بين النحاة مصطلحان هما الأفعال الناسخة والأفعال الناقصة. وأما من المصطلحات التي لم تكن شائعة بينهم فكثيرة من أهمها الأفعال غير الحقيقية، وأفعال العبارة، والأفعال اللفظية، والأفعال غير الصحيحة.

ومن ثم ذلك، إن الدراسة عن هذه المصطلحات تعتبر من أمور ذات أهمية كبيرة حيث أنها تفتح لنا الباب للدخول على حقيقة [كان] وأخواتها من حيث ظواهرها ودلالتها وللتعرف على محل النزاع بين النحاة حولها قبل تحريره وتحليله.

1) الأفعال الناسخة.

أُصطلِحت [كان] وأخواتها بهذا المصطلح إنما لدخولها على الجملة الإسمية التي تتضمن المبتدأ والخبر، فتنسخ إعراب المبتدأ أي تلغي مجيئه صدر الجملة فيصير

---

[2] ابن الناظم، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، ص. 92-93

[3] فؤاد نعمة، *ملخص قواعد اللغة العربية*، ط 19، (مصر: نهضة مصر، د ت)، ص. 35-36

اسمها، كما تنسخ إعراب الخبر فيكون خبرها. وقد سبق شرحه في البند الأول من هذا البحث. وهذا المصطلح لم يكن معروفاً عند النحاة القدامى. ولعل ابن هشام الأنصاري من الأوائل الذين تبلور على أيديهم هذا المصطلح واتضحت معالمه،[4] حيث سمى الباب التاسع من كتابه شرح القطر بـ "النواسخ"، وجمع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي له فيه قائلاً: "النواسخ جمع ناسخ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، يقال: [نسخت الشمس الظل] إذا أزالته. وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر".[5] فنحا النحاة الذين جاؤوا بعده هذا النحو حتى فشى بينهم استخدامه.

2) الأفعال الناقصة

إن الأفعال الناقصة مصطلح أكثر من غيرها شيوعاً عند النحاة القدامى والمحدثين، سواء أكانوا الكوفيين أم البصريين، رغم أن بعضهم يعتبرون ممن ينتمون إلى مدرسة بغداد كأبي علي الفارسي وابن جني وابن الأنباري وغيرهم. وسميت [كان] وأخواتها بهذا المصطلح لوجهين؛ إما لتجرد دلالتها عن الحدث، وإما لعدم اكتفائها بمرفوعه دون المنصوب. فالأول هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين، والثاني مذهب بعض البصريين من المحققين. وسيأتي بيانه كما في المباحث التالية.

3) الأفعال غير الحيقيقية

كان سبب إطلاق هذا المصطلح يرجع إلى أن [كان] وأخواتها لا تدل على المصدر أي الحدث الذي هو معنى حقيقي للفعل. فلما كانت لا تدل على المصدر الذي هو من حق الأفعال فلا تكون إذا أفعالاً حقيقية، وإنما هي أفعال غير حقيقية. ولقد بينه ابن الأنباري أثناء رده على الكوفيين لقولهم في جعل [كان] وأخواتها حروفاً لا أفعالاً قائلاً: "وأما قولهم: إنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً لدلت على المصدر، قلنا: هذا إنما يكون في الأفعال الحقيقية، وهذه الأفعال غير حقيقية" إلى قوله: "فما ذكرناه يدل

---

[4] محمد خضير مضحي، *نواسخ الجملة الاسمية في شرح سنن أبي داود للإمام بدر الدين العيني*، (مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 39، 30 أيلول 2014)، ص. 232

[5] جمل الدين بن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ط 4، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ص. 123

على أنها أفعال، وما ذكرتموه يدل على أنها أفعال غير حقيقية، فقد علمنا بمقتضى الدليلين".[6]

4) أفعال العبارة

إن مصطلح أفعال العبارة أطلق عليه ابن الأنباري وتابعه ابن يعيش. وذلك حيث قال ابن الأنباري: "...ولهذا المعنى تسمى أفعال العبارة".[7] وقال ابن يعيش: "وأما [كان] وأخواتها فهي أفعال العبارة واللفظ، لأنه تدخلها علامات الأفعال من نحو [قد] والسين و[سوف]، وتتصرف تصرف الأفعال، نحو: [كان] يكون، فهو كائن، كن ولا تكن. وليست أفعالاً حقيقة".[8]

فالمراد بأفعال العبارة أن [كان] وأخواتها تسمى أفعالاً على حسب العبارة، وليست من ناحية المعنى. وشرح بوخنا مرزا الخامس قائلاً: "والناظر إلى هذا النص سيعرف أن ابن يعيش أراد بأفعال العبارة أنها أفعال في العبارة واللفظ، وليست حقيقة كما ذكرنا في الفقرة السابقة، فهي لا تدل على الحدث بل على الزمان وحده. إذن هي أفعال في العبارة وفي اللفظ، وليست حقيقة مثل الأفعال التامة".[9]

فمن قولي ابن الأنباري وابن يعيش السابقين نعرف أن هذا المصطلح يعني أفعال العبارة حاصلة يقتضيها كون [كان] وأخواتها أفعالاً غير حقيقية كما سبق ذكره وبيانه، لأن مجيء [كان] وأخواتها من غير حيقيقة يتطلب كونها أفعال في العبارة أو في اللفظ فقط. وأما من ناحية المعنى فليست أفعالاً لتجردها عن معنى الحدث.

5) الأفعال اللفظية

انفرد ابن يعيش في إطلاق هذا المصطلح. ويتضح ذلك في قوله في باب "الخبر والاسم في بابي [كان] و[إنّ] من كتابه سابقاً. ثم قال في "باب الأفعال الناقصة": "وقيل

---

[6] عبد الرحمن الأنباري، *أسرار العربية*، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، ص، 85

[7] عبد الرحمن الأنباري، *أسرار العربية*....، ص. 85

[8] ابن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 2، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية: 2001)، ص. 84

[9] بوخنا مرزا الخامس، *موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار*، ج 2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2011)، ص. 665-666

أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سمي باسم مدلوله. فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف".[10]

فمن هنا نعرف أن مصطلحي أفعال العبارة والأفعال اللفظية مترادفين في الإطلاق والمعنى.

6) الأفعال غير الصحيحة

وهذا المصطلح الأخير ذكره هو ما أطلق عليه السيوطي في كتابه همع الهوامع أثناء بيانه حقيقة عمل [كان] وأخواتها بناء على القياس إذ قال: "وكان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئاً، لأنها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه. وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو: [ضرب]".[11] فالمراد به أن هذه الأفعال مهما كانت أفعالاً فإن فيها علة وهي النقصان من الدلالة على الحدث. لأن الأفعال متى تكون صحيحة تدل على الحدث كما تدل على الزمان.

2. آراء النحاة حول [كان] وأخواتها

وإذا أمعنا في النظر إلى أقوال النحاة المبسطة في كتبهم الضخمة حول [كان] وأخواتها وما تدل عليه من المعنى واطلعنا عليها وجدنا أن هذه الأفعال من أعجب الأفعال في اللغة العربية وأكثرها تعقيداً عند تحليلها. وذلك من ناحية الوظيفة التركيبية ومن ناحية الوظيفة الدلالية التي تؤدي بهما أثناء دخولها على الجملة الاسمية. وقد أثارت هاتان الناحيتان بين النحاة خلافاً عظيماً وجدالاً تكاد لا تنتهي، بل ذهب بعضهم إلى حد بعيد جدًّا كإبراهيم مصطفى وأحمد شوقي ضيف ومهدي

---

[10] ابن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 4....، ص. 336

[11] جلال الدين السيوطي، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق أحمد شمس الدين، ج 1، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، ص. 353

المخزومي وغيرهم من اللغويين المعاصرين حيث دعوا إلى حذف باب [كان] وأخواتها من الأبواب النحوية بحجة التيسير للنحو.[12]

1) وظيفة [كان] وأخواتها التركيبية

مما اتفق عليه جمهور النحاة أن [كان] وأخواتها كلها أفعال إلا [ليس]، فذهب أبو علي الفارسي في أحد قوليه وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه أيضاً إلى أنها حرف.[13] وهكذا اتفقوا على سبب رفع اسمها أي اسم [كان]، إلا أنهم ما زالوا يختلفون في سبب نصب خبرها. وكان هذا السبب ينتمو في أغلبه إلى مدرستي النحو الرئيستين هما مدرسة الكوفة والبصرة. فيرى الكوفيون أن اسمها مرفوع لكونه شبيهاً بالفاعل، وأن خبرها منصوب لشبهه بالحال. فـ[كان] عند الكوفيين بمنزلة الفعل اللازم، كما بينه ابن الأنباري قائلاً: "وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالو: الدليل على أن خبر [كان] نصب على الحال أن [كان] فعل غير واقع (أي غير متعدٍّ). والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو: ضربا رجلاً، وضربا رجالاً، ولا يجوز ذلك في [كان] ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: كانا قائماً، ولا كانا قياماً".[14] ولذلك ففي المثال: [كان زيد قائماً]، فلا تنصب [كان] خبرها وهو [قائماً]، لأنها بمنزلة الفعل اللازم الذي لا يتجاوز إلى المفعول به. فبقي لفظ [زيداً] إذن منصوباً على الحالية أي على كونها حالاً. وزعم البعض منهم الأشموني[15] والسيوطي[16] أن الكوفيين يرون أن اسم [كان] مرفوع على كون رفعه الأول أي بقي رفعه كما قبل دخول [كان] عليه. وإن زعمهم هذا غلط لأمور منها أن المبتدأ عند الكوفيين لا يكون مرفوعاً بالابتداء الذي

---

[12] راجع الكتب الثلاثة: ، *إحياء النحو* لإبراهيم مصطفى، و*تجديد النحو* لأحمد شوقي ضيف، *في النحو العربي نقد وتوجيه* لمهدي المخزومي

[13] بهاء الدين عبد الله بن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، مطبوع مع حاشية الخضري، ج 2، (إندونيسيا: الحرمين، د ت) ، ص. 212

[14] عبد الرحمن الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط 1، (بيروت: المكتبة العصرية، 7002)، ص. 676

[15] انظر: *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، ج 1، ص. 356-357

[16] انظر: *همع الهوامع شرجمع الجوامع*، ج 1، ص. 353

هو عامل معنوي كما عند البصريين، بل مرفوعاً بالخبر، فالمبتدأ والخبر عندهم يترافعان.[17] فكيف يرفع الخبر مبتدأه وهو يصير منصوباً على الحال؟.

وأما البصريون فيرون أن اسم [كان] مرفوع لشبهه بالفاعل، وأن خبرها منصوب شبيهاً بالمفعول به. فيجعلون [كان] وكذلك سائر أخواتها نازلةً منزلة الفعل المتعدي، لأن [كان] تقتضي جزأين من الجملة كما يقتضيهما الفعل المتعدي،[18] أي أن الجملة التي تتضمن [كان] لا تكون تامة بالمرفوع فقط دون أن يأتي معه المنصوب. ففي الجملة: [كان زيد قائماً]، يكون [زيد] مرفوعاً حملاً على الفاعل، و[قائماً] منصوباً حملاً على المفعول به. فيسمون [زيد] اسم [كان] و[قائماً] خبرها حقيقة، أو يقولون إن كلاً منهما الفاعل والمفعول به مجازاً.

فإضافة على ذلك، يمكن لنا تحرير محل الاختلاف الواقع بين مدرسي الكوفة والبصرة حول وظيفة [كان] وأخواتها التركيبية بأن اختلافهم هذا يدور حول قياس التشبيه بينهما وبين الأفعال التامة الأخرى، حيث أن الكوفيين شبهوا [كان] وأخواتها بالأفعال التامة اللازمة، فيترتب على ذلك نصب خبرها على الحالية. وبينما كان البصريون يشبهون [كان] وأخواتها بالأفعال التامة المتعدية فيؤدي ذلك إلى نصب خبرها على المفعولية. وعلى هذا قول عبد العزيز بن محمد الحكمي: "وأن الخلاف الذي كان بينهم (أي الكوفيين) وبين البصريين كان مجاله قياس الشبه؛ أتقاس [كان] في عملها على الفعل المتعدي أم أنها تقاس على الفعل اللازم؟ وهل ينتصب منصوبها نصب المفعول لشبه به أم أنه ينتصب نصب الحال لشبهه به".[19]

2) وظيفة [كان] وأخواتها الدلالية

إن هذه الظاهرة أي ظاهرة الدلالة لـ[كان] وأخواتها ظاهرة تتمحور إليها جميع اختلافات النحاة حول هذه الأفعال، حيث تعود إليها الاختلافات الواقعة بينهم كلها. فإمعان النظر إليها والبحث عنها بحثاً وصفياً تحليلياً دقيقاً سوف يوصلانا إلى الكشف عن حقيقة هذه الأفعال العجيبة.

---

[17] أنظر: *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*، ص. 44

[18] ابن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 2.... ، ص. 84

[19] عبد العزيز بن محمد الحكمي، *إشكالية الفعل* ....، ص. 165-166

ولقد أجمع النحاة من الكوفيين والبصريين على أن [كان] وأخواتها أفعال ناقصة، إلا أنهم قد اختلفوا في سبب نقصان هذه الأفعال. فينقسمون لأجله إلى فريقين كبيرين:

الفريق الأول؛ وهو مذهب الكوفيين وأكثر البصريين كسيبويه والمبرد وأبي على الفارسي وابن جني وابن الأنباري وابن يعيش وأتباعهم. ورأى هذا الفريق أن [كان] وأخواتها بخلاف الأفعال في اللغة العربية على جانب الأعم. حيث أنها تدل على الزمان المجرد من الحدث، أي أنها تشير إلى الزمان فقط دون الحدث. ومن المعلوم أن الأفعال إنما سميت بها لدلالتها على معنيين؛ هما معنى الحدث أي الفعل أو العمل ومعنى الزمان معاً. فـ[قام] مثلاً إنما هي دالة على معنى الحدث وهو القيام، وكذلك تدل على معنى الزمان وهو الزمان الماضي. و[جلس] تدل على معنى الحدث أي الجلوس، بينما تدل في نفس الوقت على معنى ما مضى من الزمان. وهكذا شأن سائر الأفعال سواء أكانت لازمة أم متعدية التي يكون الحدث هو المعنى الحقيقي لها، كأنها سميت لهذا المدلول. قال ابن يعيش: "نحو قولك: [ضرب]، فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و[كان] إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و[يكون] تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط. فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة".[20] وعلى هذا المعنى ففي الجملة: [كان زيد قائماً]؛ كانت [كان] لا تدل على أي شيء من الحدث، وإنما تفيد الزمان فقط، أي أن قيام زيد في الوقت الماضي.

الفريق الثاني؛ وهم مذهب بعض البصريين كابن مالك وابن الناظم وابن هشام الأنصاري والأشموني وابن عقيل والسيوطي. ذهب هذا الفريق إلى أن [كان] وأخواتها سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها فقط، بل تفتقر مع ذلك المرفوع إلى المنصوب، بينما تكتفي الأفعال الأخرى بمرفوعها فحسب. قال ابن مالك في شرح التسهيل: "فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف بمرفوع لأن حدثها مقصود إسنادها إلى النسبة التي بين معموليها. فمعنى قولك: [كان] زيد عالماً؛ وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير وافٍ بذلك. فلهذا

[20] ابن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 4....، ص. 84

لم تستغن به عن الخبر التالي، و[كان] الفعل جديراً بأن ينسب إلى النقصان".[21] والمراد بذلك أن [كان] متى تأتي في الكلام فلا يفيد ذلك الكلام الفائدة الأساسية عند إسنادها إلى اسمها فقط، وإنما يفيد عندما تسند أيضاً إلى خبرها. ألا نرى أن في الجملة: [كان زيد قائماً] لا نفهم شيئاً من [كان] حينما نسندها إلى لفظ [زيد] فحسب، حيث تصير الجملة: [كان زيد]، بل يدركنا الفهم منها عند إنسادها أيضاً إلى لفظ [قائماً]، وهو وجود اتصاف زيد بالقيام في الزمان الماضي، إذ إن صيغتها الصيغة الماضية. وذلك بخلاف الأفعال التامة، لأن الأفعال التامة يمكن أن تكتفي بمرفوعها فقط حيث تتم فائدة الكلام بها. ففعل [قال] مثلاً في الجملة: [قال زيد قائماً]، أنه يستقيم به معنى الجملة ولو يحذف لفظ [قائماً]، فتصير الجملة: [قال زيد]، حيث تتم فائدتها بتجرد [قال] للفظ [زيد]، أي اكتفائها بها فقط دون الحاجة الماسة إلى الإتيان بلفظ [قائماً]، وإن [كان] مجيئه أي لفظ [قائماً] متمماً لها فائدتها.

3. مناقشة الآراء ومحاولة الإنصاف

وبعد أن تعرضت لنا ظواهر [كان] وأخواتها من ماهيتها ومصطلحاتها وظيفتيها التركيبية والدلالية، واستطعنا إحاطة النظر بجميع نواحيها البارزة، فتتاح لنا الآن فرصة لمناقشة آراء النحاة واختلافهم حول قضية هذه الأفعال ليتمكن لنا من خلالها تحرير محل النزاع عنها. ولذلك يحسن بنا أن نبدأ الكلام من قضية [كان] وأخواتها الدلالية، إذ إنها قضية أساسية تُبنى عليها فروع المسائل لهذه الأفعال.

كما سبق بيانه أن النحاة قد انقسموا إلى الفريقين أثناء بحثهم عن الدلالة الحقيقية لـ[كان] وأخواتها. فكان معظمهم يرون أن [كان] وكذلك سائر أخواتها لا تدل على المصدر أي معنى الحدث فهي تتجرد للزمان فقط لأدلة استدلوا بها. وجماعة منهم يذهبون إلى أنها تدل على الحدث كما تدل على الزمان كبقية الأفعال الأخرى في اللغة العربية، وإنما لم تكن لمجيئها فائدة إلا عند إسنادها إلى اسمها وخبرها معاً. فيترتب

---

[21] ابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ج 1، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ص. 323

على الأول أن سلب دلالتها على الحدث يؤدي إلى نقصانها. فيترتب على الثاني أن عدم اكتفائها بالمرفوع دون المنصوب يقتضي النقصان.

وأما الراجح فأن دلالتها مستوية في الزمان والحدث سوى [ليس].[22] ولقد قام ابن مالك وهو يعتبر إماماً لمذهب المحقيقين في هذه القضية ببيان حجية دلالتها على الحدث، حيث جاء بأدلة بلغت العشرة. ومن أهمها هي:

الأولى: لو أن [كان] وأخواتها متجردة الدلالة للزمان عن الحدث فتكون إذن بمنزلة أسماء الزمان، كما زعمه ابن يعيش حيث قال: "...لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث وزمان ذلك الحدث، و[كان] وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها، فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمن، يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمان وجود ذلك الخبر. فقولك: [[كان] زيد قائماً] بمنزلة قولك: [زيد قائم أمس]، وقولك: [يكون زيد قائماً] بمنزلة: [زيد قائم غداً]".[23] وهذا غلط إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم الزمان. فـ[كان] وأخواتها ليست بالمصادر ولا أسماء الزمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.[24]

الثانية: إذا سلبت دلالة [كان] وأخواتها على الحدث واختصت بالزمان فقط فلا فرق بينها وبين أخواتها في المعنى إذ إن جميعها مستوية في الدلالة على الزمان، فتتساوى [كان زيد غنياً] مع [صار زيد غنياً] ولم يكن لهما فرق في المعنى.[25] وهذا غير صحيح، إذ معنى الأول وجد اتصاف زيد بالغِنَى، والثاني تحوّل زيد إلى صفة الغنى. ولقد أكد ابن الناظم رأي والده هذا قائلاً: "وهو باطل، لأن هذه الأفعال مستوية في

---

[22] قال محمد محي الدين عبد الحميد في منحة الجليل: "وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه، لان المحقق الرضي ذهب إلى أن "ليس" دالة على حدث - وهو الانتفاء - ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث - كما هو الراجح، بل الصحيح عند الجمهور - فإنا نقول: إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها". محمد محي الدين عبد الحميد، *منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل*، مطبوع مع شرح ابن عقيل، ج 1، ط 20، (القاهرة: دار مصر للطباعة، 1980)، ص. 262

[23] ابن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 2....، ص. 84

[24] ابن مالك، *شرح التسهيل*.... ص. 320

[25] ابن مالك، *شرح التسهيل*....، ص. 321

الدلالة على الزمان، وبينها فرق في المعنى، فلا بد فيها من معنى زائد على الزمان، لأن الافتراق لا يكون بما به الاتفاق. وذلك المعنى هو الحدث، لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث".[26]

الثالثة: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث مختصة بالزمان لم تبن عليها صيغة الأمر، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: 135]، لأن فعل الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.[27] وبينه زكريا الأنصاري ما نصه:"وصيغة [أَفعِلْ] موضوعة لطلب الحدث دون الزمان، وبأنها يستعمل لها اسم فاعل، واسم الفاعل يدل على ذات باعتبار حدث قام بها. وبأن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالتها على الزمن، لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة، فكيف تسلة الدلالة الأولى دون الثانية؟".[28]

ومن ثم ذلك، أن الأدلة التي استدلت بها ابن مالك وارتضى بها من تابعوه من المحققين والمعاصرين لم تكن مقنعة لمن يريد أن يرتوي من هذه الأفعال الناسخة الناقصة. لأنه لم تزل تتراوح بين أذهاننا بعض التساؤلات حول أسرار [كان] وأخواتها. ومن أهم تلك التساؤلات وأعظمها هي: إن كانت [كان] غير مستغنية عن المنصوب فما الفرق بينها وبين الأفعال التامة المتعدية التي تفتقر إلى المنصوب وهو المفعول به؟ فما الحقيقة إذن لمعنى عدم اكتفائها بالمرفوع دون المنصوب؟ لماذا لم يقل لها إن جملة المرفوع والمنصوب فاعل لها؛ علماً أنها تدل على الحدث والحدث يلزم نسبته إلى الفاعل؟؟؟

ومهما يكن من ذلك، فإننا إذا نعمق البحث في ظواهر [كان] وأخواتها من خلال آراء النحاة حول خصائصها وظواهرها العظيمة نتمكن من الإجابة لكل من تلك الأسئلة محاولين إلى حملها إلى ما أقرب إلى الصواب وإن لم يكن صائباً تماماً:

---

[26] ابن الناظم، *شرح ابن الناظم*....، ص. 98

[27] ابن مالك، *شرح التسهيل*....، ص. 322

[28] زكريا بن محمد الأنصاري، *الدرر السنية حاسية على شرح الخلاصة*، تحقيق وليد بن أحمد بن صالح الحسين، ج 1، ط 1، (بيروت: دار ابن حزم، 2011)، ص. 331

الجواب الأول: أن كونها مفتقرة إلى المنصوب لا يقتضي اعتبارها أفعالا تامة متعدية يعني المتعدية إلى مفعول واحد. لأن المنصوب في الأفعال التامة المتعدية وهو المفعول به فضلة. وحق الفضلة يمكن أن تستغني عنها الجملة أي يجوز حذفها منها، نحو: [ضرب زيد عمراً]، فيصح أن تأتي الجملة: [ضرب زيد] بإسقاط لفظ [عمراً]، ليستقيم معنى الجملة وإن لم يستكمل. إذ الفضلة جاءت متممة لفائدة الجملة. فلفظ [عمراً] إنما تفتقر إليها الجملة ليتمم فائدتها أو يزيد تمام المعنى. وأما منصوب [كان] أي اسمها فليس بفضلة، لأن لفظ [قائماً] في الجملة: [كان زيد قائماً] عمدة وهو متمّ فائدة الجملة يحسن السكوت عليها، حيث لا يستقيم المعنى عند استغنائها عنها. فالفرق بين؛ إذ العمدة ما جاء لإتمام فائدة الجملة حيث يحسن السكوت عليها، والفضلة ما جاء لتتميم فائدة الجملة أي زيادة تمام الفائدة منها حيث يمكن استغنائها عنها.

الجواب الثاني: لقد حاول النحاة في بيان ما يقصد به من عدم اكتفاء [كان] بمرفوعها دون المنصوب كما سبق ذكره، ولكنهم لم يصرحوا بتعليله، كما فعله شرّاح الألفية ومحشّيها كابن عقيل والأشموني وابن هشام والسيوطي والصبان والخضري وغيرهم. وفي الحقيقة أن ابن مالك قد أسس البناء لهذا التعليل ووضع مبدأه حيث قال في التسهيل: "وإنما لم تكتف بمرفوع لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها. فمعنى قولك: [كان زيد عالماً]؛ وجد اتصاف زيد بالعلم".[29] والمراد أن الحدث الذي تحتوي عليه [كان] منسوب إلى جملة مرفوعها وخبرها، لا إلى كل واحد منهما. إلا أن هذا المبدأ غير كافٍ ولا سيما لطلاب العربية المبتدئين، إذ ما زال يترك لهم بعض الغوامض إطار علة تلك النسبة. ولعل ابن الناظم من أحسنهم بياناً في الكشف عن هذه العلة، إذ قال: "دخول [كان] على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، لأنها أفعال، وحق الأفعال كلها ان تنسب معانيها إلى المفردات، لا إلى الجملة، فإن ذلك للحروف، نحو: [هل] و[ليت] و[ما] في قولك: "[هل جاء زيد؟]، [وليته عندنا]، وما أحد أفضل منك]. ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الافعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل. وذلك [كان] وأخواتها، فإنهم أدخلوها على المبتدا والخبر

[29] ابن مالك، *شرح التسهيل*...، ص. 323

على نسبة معانيها إلى مضمونها".[30] فالأفعال الناقصة على هذا المعنى بمنزلة الحروف إذ إن معاني الحروف لا تفهم إلا عند إسنادها إلى الجمل، كقولنا: [هل زيد قائم؟]، فيكون معنى الاستفهام الذي تتضمنه [هل] مستنداً إلى جملة [زيد قائم]؛ أي أن الاستفهام عن قيام زيد، لا عن [زيد] نفسها ولا عن [قائم]. وهكذا شأن الأفعال الناقصة حيث أن معاني الحدث الذي تتضمنه منسوبة إلى الجمل الابتدائية التي تجيء بعدها، فلا تكتفي بذكر مرفوعها فقط دون أن يأتي معه المنصوب لعدم إفادة الكلام لنا الفائدة ألتبة.

وبالإضافة إلى ذلك، أن هناك بعض النحاة الذين حاولوا الجمع بين المذهب القائل بتجرد [كان] وأخواتها عن الدلالة على الحدث والمذهب القائل بعدم اكتفائها بمرفوعها دون المنصوب والإنصاف بينهما. ومنهم من نجحوا في ذلك، ومنهم من وقعت آراؤهم محلاً للنظر لتحمل محالتهم هذه على نوع من التعسف. والأول هو ابن الناظم نفسه حيث قال خاتماً بيانه لهذه المسألة: "والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال: إن [كان] الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث إنها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدث دلالة الأفعال التامة بنسبة معناها إلى مفرد، ولكن دلالة الحروف عليه، فسمي ذلك سلباً لدلالته على الحدث بنفسنه".[31] ولقد جاء زكريا الأنصاري مستحسناً هذه المقولة لنجاح صاحبها في التوفيق بين هذين المذهبين.[32] ومن الثاني رضي الدين الإسترابادي وعباس حسن، إذ ذهب الرضي إلى أن المقصود من تجردها عن الحدث أي عن الحدث المقيد، لأن الدال عليه هو الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر.[33] وتابعه في ذلك عباس حسان إذ يقول: "سميت ناقصة لأن كل فعل منها يدل على حدث ناقص أي معنىً مجرد ناقص" إلى قوله: "فـ[كان] الناقصة مثلاً تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجوداً مطلقاً وهو ضد العدم، وهذا معنىً

---

[30] ابن الناظم، *شرح ابن الناظم*....، ص. 98

[31] ابن الناظم، *شرح ابن الناظم*....، ص. 98

[32] زكريا بن محمد الأنصاري، *الدرر السنية*....، ص. 332

[33] محمد بن علي الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ج 1، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د ت)، ص. 371

غير مراد ولا مطلوب. فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب وتحدد".[34] فما هذا الثاني إلا نوع من التعسف، كما سيتضح ذلك من خلال الإجابة عن السؤال الثالث التالي.

الإجابة الثالثة: واعتماداً على الجواب الثاني، فأن كلاً من الأفعال الناقصة لها فاعل بدليل أنها تدل على الحدث أو أن معناها المنسوب إلى الجملة بعدها هو الحدث، والحدث لا بد أن يكون له شيء قام به وهو الفاعل. ففي الحقيقة أن الجملة الابتدائية التي تدخل عليها [كان] وكذلك سائر أخواتها المحتوية على المبتدأ والخبر تكون في محل الرفع فاعل لها. ولكن لطول ما تقتضيه من الجملة لتكون فاعلها فلا تسمى تلك الجملة فاعلاً، لخروج ذلك من عادة الفاعل في اللغة العربية التي لا يكون إلا مفردات، بخلاف المفعول به والحال والخبر التي يمكن كونها جملاً. ولذلك شبهت بالأفعال التامة المتعدية لاقتضائها جزأين من الجملة، فارتفع المبتدأ حملاً على الفاعل ويسمى اسمها، وانتصب الخبر حملاً على المفعول به ويسمى خبرها.

جـ. الخاتمة

وبعد أن تجولنا حول هذه التجولات عن قضية [كان] وأخواتها من ماهيتها وظيفتها التركيبية والدلالية والآراء التي تتراوح بين أيدي النحاة متقدمين كانوا أو متأخرين والنتائج التي لم تزل تضطرب من أيامهم تلك إلى أيامنا هذه، وجدنا أمامنا الآن بحراً محيطاً لا نكاد نستطيع إلقاء النظر إلى أطرافه. وإن لم يكن، فلا بد لنا من أن نبذل جهدنا حق البذل وأقصى الجهود سعياً للتقرب إلى حقيقة هذه الأفعال.

نرى أن ما تتضمنه هذه الأفعال من الخصائص والغرائب والأسرار قد أدت إلى تردد النحاة واضطرابهم حول الكشف عن حقيقتها كما يتمثل في آرائهم السالفة. والأصل أن اختلافهم هذا من الأمور العادية المعلومة في مجال الاستدلال قياسياً كان أم استقرائياً. لأن النحو في كلام العرب شأنه كشأن الفقه في الشريعة، إذ أن كلاً منهما المعقول من المنقول.[35] فيتسنى لمن تستوفي له أدوات الاجتهاد استنباط الأحكام مما نُقل إليه من النصوص اللغوية وكذلك النصوص الشرعية.

---

[34] عباس حسن، *النحو الوافي*...، ص. 545

[35] أنظر: *الاقتراح في أصول النحو*، ص. 22

وفي نهاية المطاف، أنه يتبين لنا هنا مدى عبقرية النحاة؛ الكوفيين والبصريين. وذلك حيث شبه الكوفيون [كان] وأخواتها بالأفعال اللازمة لأنها أي [كان] وأخواتها لا تتضمن الفضلة، وإنما تتضمن العمدة من المسند والمسند إليه. وكذلك البصريون حيث شبهوا [كان] وأخواتها بالأفعال المتعدية نظراً إلى احتياجها إلى المنصوب. وإلى أقصى ذلك، أن جمهور البصريين يرون أن سبب نقصانها هو تجرد دلالتها عن الحدث، لأنها الحدث الحقيقي يقع في منصوبها أي الخبر، وإنما يؤتي بتلك الأفعال مع الجملة إشارة إلى وجود ذلك الخبر، فقولنا: [كان زيد قائماً] بمنزلة: [قام زيد أمس]، كما تقدم بيانه ضمن قول ابن يعيش سابقاً. ومن جانب ذلك، يرى بعض المحققين أن سبب نقصانها راجع إلى عدم اكتفائها بالمرفوع بل افتقارها إلى المنصوب، أي أن حدثها منسوب إلى كليهما معاً، وإن لم يصلح أن يقال لهما فاعل.

المراجع

ابن الناظم، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.

ابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.

ابن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية: 2001.

بهاء الدين عبد الله بن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، مطبوع مع حاشية الخضري، إندونيسيا: الحرمين، د ت.

بوخنا مرزا الخامس، *موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار*، بيروت: دار الكتب العلمية، 2011.

جلال الدين السيوطي، *الاقتراح في أصول النحو*، تحقيق عبد الحكيم عطية، ط 2، بيروت: دار البيروتي، 2006.

جلال الدين السيوطي، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق أحمد شمس الدين، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.

جمل الدين بن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ط 4، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.

زكريا بن محمد الأنصاري، *الدرر السنية حاسية على شرح الخلاصة*، تحقيق وليد بن أحمد بن صالح الحسين، ط 1، بيروت: دار ابن حزم، 2011.

عباس حسن، *النحو الوافي*، ط 3، مصر: دار المعارف، 2008.

عبد الرحمن الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*، تحقيق جودة مبروك محم مبروك، ط 1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2002.

عبد الرحمن الأنباري، *أسرار العربية*، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.

فؤاد نعمة، *ملخص قواعد اللغة العربية*، ط 19، مصر: نهضة مصر، د ت.

محمد بن علي الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د ت.

محمد خضير مضحي، *نواسخ الجملة الاسمية في شرح سنن أبي داود للإمام بدر الدين العيني*، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 39، 30 أيلول 2014.

محمد محي الدين عبد الحميد، *منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل*، مطبوع مع شرح ابن عقيل، ط 20، القاهرة: دار مصر للطباعة، 1980.